مجتمع

سفارة قطر تسلم البيرو مساعدات طبية

سلمت سفارة قطر مساعدات طبية من مؤسسة «قطر الخيرية» إلى البيرو، وذلك للمساعدة في جهود الحد من انتشار فيروس كورونا الجديد. وأوضح سفير قطر لدى البيرو، علي بن حمد السليطي، أنّ «قطر قدمت منذ بداية أزمة كورونا، مساعدات طبية عاجلة إلى 78 دولة من الدول الصديقة موزعة على خمس قارات حول العالم». وأشار إلى أنّ الخطوط الجوية القطرية لعبت دوراً محورياً وبارزاً في إيصال المساعدات في ظل تفشي الفيروس، كما تمكنت من نقل مليون شخص عالق عبر العالم وساعدتهم للعودة إلى ديارهم. (قنا)

غرق 3 مهاجرين وإنقاذ 53 قبالة سواحل كريت

أعلن خفر السواحل اليوناني أنّ ثلاثة مهاجرين، هم امرأة وطفلان، لقوا حتفهم مساء الإثنين حين غرق مركبهم قبالة السواحل الشرقية لجزيرة كريت. وقال خفر السواحل إنّه تمّ العثور على جثث المرأة والطفلين على بُعد 12 ميلاً بحرياً شرق جزيرة كريت، حيث غرق المركب من جرّاء رياح عاتية. وأوضح المصدر أنّ أحد المهاجرين الذين كانوا على متن المركب اتّصل برقم الطوارئ طلباً للنجدة. وأضاف أنّ عمليات النجدة التي أُطلقت فور ورود البلاغ أتاحت إنقاذ 53 مهاجراً لم يتم تحديد جنسياتهم. (فرانس برس)

البرتغال: حافلة فحوص كورونا

منذ مطلع سبتمبر/ أيلول الجاري، تتوقف «حافلة كوفيد» الزرقاء (الصورة) يومياً أمام إحدى مدارس محلة كشكايش، في ضواحي العاصمة البرتغالية لشبونة، لإجراء فحوص للمدرّسين وموظفي المؤسسات التعليمية البالغ عددهم نحو ثلاثة آلاف. ويتناوب المعلّمون والموظفون على الصعود إلى الحافلة التي جرى تحويلها إلى مختبر جوال يتنقل بين المؤسسات التعليمية لرصد الإصابات بفيروس كورونا الجديد، قبيل انطلاق العام الدراسي الجديد. تقول هيليا رودريغيس، مديرة مدرسة «ماتيلد روزا أراوجو» في ساو دومينغوس دي رانا، التي تعدّ نحو 800 تلميذ و100 مدرّس: «نشعر جميعاً باطمئنان أكبر لأنّنا خضعنا للفحوص». وترمي المبادرة إلى «بعث شعور بالأمان» وفق مساعد رئيس بلدية كشكايش لشؤون التعليم فريديركو أليدا. ومنذ مايو/ أيار الماضي، حددت هذه البلدية هدفاً لها يقضي بإجراء فحوص مجانية لمجمل سكان كشكايش البالغ عددهم 214 ألفاً في أقل من عام.

ويعود ما يقرب من 1,3 مليون تلميذ برتغالي هذا الأسبوع، في أيام عدة، إلى المدارس بعد ستة أشهر من الإغلاق بسبب الأزمة الصحية. وقال رئيس الوزراء أنتونيو كوستا خلال زيارة إلى مدرسة في منطقة سانتاريم وسط البلاد: «العام الدراسي الآتي لن يخلو من المشاكل»، لكن «لا يمكننا الاستمرار في تكبد كلفة إغلاق المدارس». (فرانس برس)

(باتريسيا دي ميلو موريرا/ فرانس برس)

الوباء ينذر بتناقص سكان روسيا

موسكو ـ **رامي القليوبي**

مع استمرار جائحة كورونا منذ وقت طويل، وارتفاع إجمالي عدد الإصابات في روسيا إلى أكثر من مليون، تؤكد كلّ المؤشرات أنّ عدد سكان البلاد قد يسجل أعلى معدل للتراجع منذ 14 عاماً، بالإضافة إلى زيادة نسبة الفقراء وسط أزمة اقتصادية خانقة ناجمة عن انتشار الوباء. وبحسب مشروع الخطة الحكومية لتحقيق الأهداف الوطنية للتنمية الذي نشرته صحيفة «إر بي كا» الروسية مطلع سبتمبر/ أيلول الجاري، فإنّ عدد سكان روسيا قد يتراجع بمقدار 158 ألف نسمة في العام الحالي، كما أنّ عدد السكان لن يعود إلى الازدياد إلاّ بدءاً من عام 2022. ومن اللافت أنّ الرقم المتوقع لمقدار تراجع السكان يزيد كثيراً عن الرقم المعلن لعدد الوفيات بين المصابين بكورونا والبالغ نحو 18 ألفاً، وفق الأرقام الواردة بموقع «ستوب كورونا فيروس» الحكومي الروسي. ويعزو الباحث المستقل في علم الديموغرافيا، أليكسي راكشا، هذا التباين إلى عدم دقة إحصاءات الوفيات بفيروس كورونا، مقدراً إسهام كورونا بأرقام وفياته الحقيقية في معدل التراجع المتوقع هذا العام بما يتراوح بين 60 و90 ألفاً. ويقول راكشا لـ«العربي الجديد»: «أعتقد أنّ عدد الوفيات بسبب كورونا يبلغ نحو 40 ألفاً حتى الآن، بينما يرتفع إجمالي عدد الوفيات الزائدة المتراكم منذ بدء الوباء إلى نحو 55 إلى 60 ألفاً، شاملة جميع الوفيات بين المصابين بكورونا، حتى إذا كان مرض آخر سبباً مباشراً للوفاة».

وحول أسباب هذا التباين بين تقديراته والأرقام الرسمية، يضيف: «قد تتسلل الإصابة إلى الأقسام السفلى من الرئتين وتتلفهما. وحتى الاختبارات الجيدة لتفاعل البوليمراز المتسلسل (بي سي آر) قد لا تظهرها، فما بالك بالسيئة منها؟ وهناك بلاغات وردت في أحيان كثيرة، من الأقاليم، حول عدم إجراء اختبارات تفاعل البوليمراز فوق حد أقصى محدد، وأحياناً لا يجرون التصوير المقطعي للرئتين».

وإلى جانب تراجع عدد السكان، توقعت الحكومة الروسية ارتفاع نسبة الفقراء (أي من تقلّ مداخيلهم عن الحدّ الأدنى للمعيشة بحسب الإقليم) من 12,3 في المائة في العام الماضي إلى 13,3 في المائة في العام الجاري، على أن يعاود معدل الفقر التراجع في ما بعد إلى مستوى ما قبل الأزمة في العام المقبل ونسبة 10 في المائة بحلول عام 2024.

لكنّ أزمة كورونا أدت إلى تراجع هام لمداخيل الروس مقابل ارتفاع نسبة البطالة. وخلال الربع الثاني من العام الذي شهد أشد قيود العزل الذاتي لمواجهة الوباء وسط تعليق عمل منشآت القطاع الخدمي، تراجعت المداخيل الحقيقية للسكان بنسبة 8 في المائة، بينما ارتفع عدد العاطلين من العمل بنسبة 40 في المائة، ليبلغ نحو 4,75 مليون شخص أو 6,3 في المائة من مجموع القوة العاملة. وبالعودة إلى عدد سكان روسيا، فإنّ حركة الهجرة الوافدة إلى روسيا لم تعد منذ عام 2018 تسدّ الفجوة بين عدد الوفيات والمواليد. أدى ذلك إلى تراجع عدد سكان روسيا بمقدار نحو 100 ألف نسمة في عام 2018 وبنحو 32 ألفاً في العام الماضي. لكنّ معدل التراجع المتوقع للعام الجاري يفوق رقم العام الماضي بمقدار خمسة أضعاف تقريباً.

وبحسب بيانات هيئة الإحصاء الروسية «روس ستات»، فإنّ النصف الأول من العام الجاري الذي تزامن مع ذروة وباء كورونا شهد زيادة في معدل الوفيات بنسبة 3 في المائة تقريباً مع تراجع المواليد بنسبة 5,4 في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. أما إغلاق الحدود الخارجية للبلاد منذ مارس/ آذار الماضي، فأدى إلى تراجع حركة المهاجرين من 134 ألفاً خلال النصف الأول من العام الماضي إلى أقل من 50 ألفاً في النصف الأول من العام الجاري، معوضاً بذلك نحو 18 في المائة فقط من الفجوة بين الوفيات والمواليد. يُذكر أنّ عدد سكان روسيا عند تفكك الاتحاد السوفييتي في عام 1991 كان يبلغ 148 مليون نسمة، وقد بدأ يتراجع لينخفض إلى ما دون 143 مليوناً بحلول عام 2007. لكنّ عدد سكان البلاد بدأ يرتفع في السنوات اللاحقة، مدفوعاً بحركة تدفّق المهاجرين وارتفاع عدد المواليد بالمقارنة مع عدد الوفيات بصورة طفيفة، وصولاً إلى قفزته لأكثر من 146 مليون نسمة بعد ضمّ شبه جزيرة القرم في عام 2014.

عرقلة خطط التنمية

يعرقل فيروس كورونا الجديد، وما صاحبه من إجراءات إقفال، خطط التنمية في روسيا، إذ يقتضي أحد الأهداف القومية للتنمية تقليص معدل الفقر إلى 6,5 في المائة بحلول عام 2030، وفق المرسوم الرئاسي الذي وقّعه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في يوليو/ تموز الماضي، بعد تمرير التعديلات الدستورية.

تحقيق

مقابر السجون

وفيات متعاقبة واستجابة طبية متأخرة

الموت بسبب الإهمال الطبي شائع جداً في السجون المصرية، وأرقامه متصاعدة لأسباب عدة، يأتي من ضمنها فيروس كورونا الجديد، خلال الفترة الأخيرة

من صور السجون «المثالية» التي روجتها السلطات (محمد الشاهد/ فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في الثالث عشر من يناير/كانون الثاني الماضي، توفي المعتقل السياسي المصري/ الأميركي، مصطفى قاسم، نتيجة إضرابه عن الطعام، احتجاجاً على الحكم عليه بالسجن المشدد 15 عاماً في قضية فضّ اعتصام رابعة العدوية (2013) وكان يعاني من داء السكري، ومن مشكلة في الغدة أثّرت على الكبد. توفي قاسم، ففتحت النيابة العامة المصرية تحقيقاً بشأن ملابسات الوفاة، وانتدبت طبيباً من الطبّ الشرعي لتحليل الجثمان. لكنّ الأمر انتهى بمنع قوات الأمن المصرية أسرته من إقامة عزاء له، وبعض الإدانات الإقليمية والدولية خفتت ثم تلاشت تماماً.

وفي الثاني من مايو/أيار الماضي، توفي الفنان المصري الشاب، شادي حبش، داخل محبسه بسجن تحقيق طره، بعد استغاثات من المعتقلين معه داخل الزنزانة لإنقاذه، من دون استجابة. توفي بعد مضي ثلاثة أشهر على فترة حبسه الاحتياطي من دون إحالة إلى المحاكمة، وكان من المفترض إخلاء سبيله في مارس/آذار الماضي. ثم فتحت النيابة العامة المصرية، تحقيقاً بشأن وفاة حبش، المحت فيه بشكل غير مباشر، إلى أنّه «انتحر»، وارجعت مبدئياً سبب الوفاة إلى «شرب جرعة من الكحول». ونقلت شهادات من رفاقه في الزنزانة عن «تغيرات في مزاجه العام بالفترة وتصرفاته وخلطه الكحول بالمشروبات الغازية». وانتهى الأمر، بعد أسابيع من بيانات التشجيب والإدانة.

ما قبل مصطفى قاسم، وما بين وفاته ووفاة شادي حبش، وما بعدهما، سقط المئات ضحايا للإهمال الطبي في السجون المصرية، وتساوت الوفيات التي فُتحت فيها النيابة العامة تحقيقاً، مع غيرها مما لم يُحدث ضجة إعلامية ولا وردت أسماؤها في بيانات شجب وإدانة. أما الدكتور عمرو أبو خليل، الذي توفي في السادس من سبتمبر/أيلول الجاري، داخل سجن العقرب شديد الحراسة، الذي يعد آخر ضحايا الإهمال الطبي المتعمد في السجون ومقار الاحتجاز المصرية، والضحية رقم 59 هذا العام وحده، فلم يفتح تحقيق في سبب وفاته، بالرغم من المناشدات المتعاقبة من أسرته بإنقاذ حياته، خصوصاً بعد إصابته بفيروس كورونا الجديد داخل السجن. وكانت الحال نفسها مع السجين مصطفى الجبروني، الذي توفي في العاشر من أغسطس/آب الماضي، ولم يعرف أهله بوفاته إلا بعدها بعشرة أيام، نتيجة عزل السجناء تماماً عن العالم الخارجي.

لكلّ ذلك، ترى المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (منظمة مجتمع مدني مصرية) أنّ فتح النيابة العامة تحقيقاً في وفاة كلّ معتقل وسجين يجب أن يكون إلزامياً في حال وفاة أيّ مواطن داخل أحد أماكن الاحتجاز أو السجون، خصوصاً مع تصاعد الوفيات بوتيرة مرتفعة ترجّح أنّ التقاعس الطبي المتعمّد هو أحد الأسباب على الأقل، بغضّ النظر عن التاريخ المرضي للسجناء. وقالت المبادرة إنّه لا ينبغي ولا يصح في فترة لم تتجاوز أربعة أشهر، أن تتكرر وقائع الوفيات داخل أماكن الاحتجاز لأسباب صحية ومرضية، وأن تكون عصية على منظومة الرعاية الطبية داخل السجون».

وتفتقر السجون المصرية، بشكل عام في مصر، إلى مقومات الصحة الأساسية التي تشمل الغذاء الجيد والمرافق الصحية، ودورات المياه الصالحة والمناسبة لأعداد السجناء، وكذلك الإضاءة والتهوية وإمكانية التريض، كما تعاني في أغلبها من التكدس الشديد للسجناء داخل أماكن الاحتجاز. وأكدت المبادرة «تقاعساً ممنهجاً ومستمراً من قبل مصلحة السجون في الاستجابة للطوارئ الصحية ومضاعفات الأمراض المزمنة للمحتجزين، بما يشمل المحبوسين احتياطياً والسجناء».

الإهمال الطبي في السجون، أودى بحياة 917 سجيناً في الفترة ما بين يونيو/حزيران 2013 ونوفمبر/تشرين الثاني 2019، بحسب منظمات حقوقية مصرية. ونتيجة انتشار فيروس كورونا الجديد في مقار الاحتجاز المختلفة مع التعتيم الأمني الشديد، ارتفعت الوفيات في السجون ومقار الاحتجاز المختلفة خلال الأشهر الماضية، وكذلك الوفيات نتيجة التعذيب، سواء بالضرب المبرح أو الحبس الانفرادي ومنع العلاج والطعام والماء، أو في فترات الإخفاء القسري. وطبقاً لمبادرة «دفتر أحوال مصر» الحقوقية، بلغ عدد الوفيات في السجون ومقار الاحتجاز المختلفة في الفترة من فبراير/شباط 2011 حتى إبريل/نيسان 2016، 834 وفاة، بمعدل ضحية كلّ يومين، مقسمين على 235 وفاة في 2011، و65 وفاة في 2012، و131 وفاة في 2013، و172 وفاة في 2014، و181 وفاة في 2015، و50 وفاة خلال الثلث الأول من 2016. المبادرة نفسها وزعت الضحايا مكانياً، إذ وقعت 338 وفاة من هؤلاء الضحايا في أقسام شرطة، و255 ضحية في سجون عمومية، و149 في مناطق سجون، و20 ضحية أثناء الترحيل من المحكمة، و5 ضحايا في سجون عسكرية. ويبلغ عدد السجون في مصر 68، أُنشئ 26 منها بعد وصول الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي إلى السلطة (2014). وعلاوة على هذه السجون، هناك 382 مقر احتجاز داخل أقسام ومراكز الشرطة في مختلف المحافظات، بالإضافة إلى السجون السرية في المعسكرات، وذلك وفقاً لتقرير صادر عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

> تزداد المطالبات بتوفير عدد كاف من الأطباء من الاختصاصات المختلفة في السجون

وتزداد المطالبات الحقوقية بتوفير عدد كاف من الأطباء من الاختصاصات المختلفة في السجون، بتناسب مع عدد السجناء في كلّ سجن، واتخاذ المؤسسات المعنية التدابير الملائمة للحفاظ على صحة حياة السجناء، خصوصاً مع احتمالات صعود موجة ثانية من وباء كورونا في فترة الشتاء، وزيارة وتفتيش السجون وأماكن الاحتجاز دورياً، مع تفعيل المساءلة القانونية للعاملين بمصلحة السجون، ومن بينهم الأطباء، والإعلان بشفافية عن تفاصيل المساءلة القانونية.

وهناك أيضاً مطالبات بديهية بالتعامل الجاد مع استغاثات السجناء في الحالات الطارئة وتسهيل الإجراءات اللازمة لتلقي الرعاية الصحية داخل السجون أو في مستشفيات خارجية، وتخصيص ميزانية من وزارة الداخلية من أجل تحسين البنية التحتية في السجون وأماكن الاحتجاز، وتوفير الأجهزة والأدوات الطبية اللازمة، بدلاً من الاعتماد على الإسعافات الأولية فقط. كلّ هؤلاء الضحايا سقطوا، بينما تنص المادة 55 من الدستور المصري على أنّ «كلّ من يُقبض عليه، أو يُحبس، أو تقيّد حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنياً أو معنوياً، ولا يكون حجزه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك، لائقة إنسانياً وصحياً، وتلتزم الدولة بتوفير وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة. ومخالفة شيء من ذلك جريمة يعاقب مرتكبها وفقاً للقانون. وللمتهم حق الصمت، وكلّ قول يثبت أنّه صدر من محتجز، تحت وطأة شيء مما تقدم، أو التهديد بشيء منه، يهدر ولا يعوّل عليه».

المادة 56

تنصّ المادة 56 من الدستور المصري (2014 معدّل عام 2019) على أنّ «السجن دار اصلاح وتاهيل. تخضع السجون وأماكن الاحتجاز للإشراف القضائي، ويحظر فيها كلّ ما ينافي كرامة الانسان، او يعرّض صحته للخطر. وينظّم القانون احكام اصلاح وتاهيل المحكوم عليهم، وتيسير سبل الحياة الكريمة لهم بعد الإفراج عنهم».

خطر الاكتظاظ السكاني

ازدحام سكاني في مصر (محمد الشاهد/ فرانس برس)

صراع دولي؟ عنصرية؟ تدمير للبيئة؟ لجوء وتشرّد؟ استغلال للنساء؟ يبدو أنّ هناك رابطاً بين كل هذه المشاكل نادراً ما يتحدث عنه السياسيون، وهو الاكتظاظ السكاني، بحسب ما كتب أستاذ علم النفس الاجتماعي في جامعة «اريزونا» الأميركية دوغلاس ت. كينريك. في الواقع، قد يكون أساس الكثير من المشاكل حول العالم، على حد قوله، بحسابات بسيطة، يحتاج كل شخص إضافي على الكوكب إلى كمية معينة من الطعام ومياه نظيفة للشرب. نظرياً، يمكن لأشخاص إضافيين العيش من دون ارتداء ملابس أو من دون أسقف فوق رؤوسهم. لكن معظمنا لا يرغب في العيش مع عراة أو آخرين بلا مأوى. إضافة إلى الاحتياجات الأساسية للطعام والمياه والمأوى، يحتاج الناس إلى مزيد من الطاقة لإضاءة منازلهم وطهي طعامهم، ثم تشغيل ثلاجاتهم وغسالاتهم، وبعدها شراء هواتف محمولة وشاشات تلفزيون كبيرة وسيارات. وفي وقت لاحق، سيرغبون في شراء منازل جديدة والسفر.

المزيد من الناس يعني المزيد من المنافسة على الغذاء والمياه النظيفة، والمزيد من الطلب على أراض لبناء المنازل، والمزيد من استهلاك الطاقة. والنتيجة المتوقعة هي تلوث المياه والهواء وقمامة تطفو فوق المحيطات، والمزيد من قطع أشجار الغابات، وصولاً إلى مشاكل مرورية وغيرها. وفي مقال حول أخلاقيات المناخ والسياسة السكانية، يقول الفيلسوف والأكاديمي فيليب كافارو إن الفشل المستمر في التعامل مع الزيادة السكانية ليس خطأ الجماعات الدينية التقليدية فقط مثل الكنيسة الكاثوليكية (التي عملت ضد تحديد النسل). الرجل المعروف بكونه تقدمياً يشير إلى أن زملاءه التقدميين غالباً ما يرفضون التحدث عن المشكلة، ويهاجمونه أحياناً لدى حديثه عن المشكلة. ويرى كينريك أن تجاهل كل عواقب الزيادة السكانية هو أكثر الأشياء غير الأخلاقية التي يمكننا القيام بها، سواء أكنا متدينين أم ملحدين، وسواء أكنا نركز على مشاكل الناس في العالم الأول أم الثالث.

أحد الحلول هو ببساطة فتح الحدود للسماح للمزيد من الأشخاص البائسين حول العالم بالقدوم إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا وألمانيا.

هذا ما تحدثت عنه ساماثا باور في قصصها المؤثلة عن الأشخاص البائسين الذين كتبت عنهم خلال عملها كصحافية، ولاحقاً كسفيرة لدى الأمم المتحدة. وتشير الإحصائيات إلى أن معظم المهاجرين ليسوا مجرمين أو إرهابيين، وهم في الواقع أكثر توقاً للعمل.

وفي ما يتعلّق بالحجة القائلة إنه من غير الأخلاقي تحديد النسل، بتساءل كافارو عما إذا كان من الأخلاقي غض الطرف عن الدمار البيئي والمجاعة والحروب المستقبلية التي تنجم عن تجاهل الزيادة السكانية.

(ربى أبو عمو)

دعوة لطرق فحص مختلفة في فرنسا

باريس ـ **محمود الحاج**

بعد انحسار استمر منذ بداية مايو/ أيار الماضي، عرف منحى الإصابة بفيروس كورونا الجديد تصاعداً تدريجياً ملحوظاً في الأيام القليلة الماضية في فرنسا بالتزامن مع بدء العام الدراسي وعودة مئات الآلاف الفرنسيين إلى أعمالهم بعد انتهاء فترة العطلة الصيفية. وارتفع عدد الإصابات من نحو 4 آلاف إصابة في مطلع الأسبوع الماضي إلى أكثر من 10 آلاف و500 السبت الماضي لينخفض الأحد إلى نحو 7200 إصابة. لا يعود الارتفاع إلى زيادة أعداد الفحوص التي تجريها السلطات فحسب - تجاوزت، للمرة الأولى، عتبة مليون فحص خلال أسبوع. بل قبل كلّ شيء إلى ازدياد «نشاط الفيروس» بحسب تعبير رئيس الوزراء، جان كاستكس، الذي أكّد، في كلمة له يوم الجمعة الماضي، أنّ نسبة المصابين ارتفعت من 57 بين كلّ 100 ألف شخص الأسبوع قبل الماضي إلى 72 بين كلّ 100 ألف شخص الأسبوع الماضي.

وبات البطء الذي تتسم به عملية إجراء الفحوص المسرح الأساسي للنقاش والخلاف حول إدارة أزمة كورونا في البلاد، إذ لا يمضي يوم من دون أن يخرج فيه أطباء ومختصون بقضايا الصحة ليطالبوا الحكومة بتغيير نهجها في الكشف عن الإصابات أو بتسريعه، أو حتى بإدخال وسائل فحص جديدة يأخذ إجراؤها وقتاً أقلّ من تقنية «بي سي آر». وبسبب الضغط الكبير على المختبرات، وقلة عديد العاملين فيها مقارنة بالطلب الذي تتلقاه، يتطلب الحصول على موعد لإجراء الفحص، لا سيما في المدن الكبرى، مدة يومين أو أكثر أحياناً، تُضاف إليها مدة أربعة أيام وسطياً للحصول على نتائج الفحص، بحسب تقدير خبراء، من بينهم ويليام داب، المدير العام للصحة سابقاً.

في حديث إلى «العربي الجديد» يشير البروفسور جيرار دوبوا، عضو الأكاديمية الطبية الفرنسية، إلى أنّ «الشخص الذي يُظهر أعراض الإصابة بفيروس كورونا يصبح ناقلاً للعدوى خلال فترة عشرة أيام، بدءاً من أربعة أيام قبل ظهور الأعراض حتى 6 أيام بعد ظهورها، ما يعني أنّنا، في منطق الفحوص البطيء حالياً، نهدر نحو 8 أيام من فترة العدوى ولا نكشف عن الإصابة إلا بعد فوات الأوان تقريباً». يعني هذا، بعبارة أخرى، أنّ عزل المصاب، الذي تفرضه الحكومة لمدة أسبوع، يصبح دون جدوى تقريباً، إذ لا يبدأ فعلياً إلا عند بدء المريض بالتماثل للشفاء، وربما بعد نقله العدوى لأشخاص آخرين. نقد بونوا وزملائه لسياسة الفحوص الرسمية لا يتوقف عند بطئها فقط، بل يشير إلى خلل آخر، يشرحه عضو أكاديمية الطب بالقول: «تستهدف سياسة الفحوص الحالية الأشخاص الذين يظهرون أعراض الإصابة بالفيروس، وأولئك الذين تواصلوا عن قرب مع أشخاص تأكدت إصابتهم. لكنّ 15 دراسة، شملت نحو 41 ألف شخص، أظهرت أنّ 53 في المائة من المصابين فعلياً بالفيروس لا يظهرون أيّ عارض، ما يعني أنّنا، بتركيزنا على حاملي الأعراض قبل غيرهم، نتجاهل أكثر من نصف ناقلي الفيروس المحتملين». ويستدرك: «نحن لا ننتقد إجراء الفحوص لمن يظهرون أعراضاً، وبالتأكيد لا ننتقد الإجراءات الوقائية، مثل الالتزام بالكمامات والإبقاء على مسافة تباعد، بل ندعم ذلك تماماً وندعو إليه، لكنّ ما نريد قوله هو أنّ هذا لا يكفي. لا بدّ من إجراء أكبر قدر ممكن من الفحوص بما يتيح الكشف عن أكبر عدد ممكن من المصابين. المعطيات تشير إلى تزامن بين عدد الفحوص وعدد الوفيات بسبب كورونا: البلدان التي لا تجري فحوصاً إلا للأشخاص الذين يظهرون أعراضاً تأتي في مقدمة البلدان على مستوى عدد الضحايا، أما تلك التي تقوم بسياسة فحص شاملة فتشهد العدد الأقل من الوفيات».

> قد تعطي التقنية نتائج فردية أقلّ أرضاءً لكنها ناجحة جماعياً

وعند سؤاله إن كانت الإمكانات متوفرة فعلاً لفحص الجميع وخلال فترة قصيرة تتيح عزل المصابين سريعاً، يذكّر بونوا باقتراحه، مع عدد من الأطباء، قبل أيام، في مقال نشروه في صحيفة «لوموند» للقيام بـ«فحوص جماعية» من شأنها تجاوز عقبة النقص في أعداد العاملين وأعداد الاختبارات الكيميائية للكشف عن الإصابة: «الفحص 100 شخص عبر تقنية بي سي ار، يجري حالياً استخدام 100 اختبار. ما نقترحه هو تقسيم العدد إلى خمس مجموعات، مثلاً، مؤلفة من 20 شخصاً، وخلط أجزاء من العيّنات المأخوذة من كلّ 20 شخصاً في قارورة اختبار واحدة. إذا بدت نتيجة فحص المجموعة سالبة، نكون قد استخدمنا اختباراً واحداً بدلاً من عشرين. أما إذا ظهرت نتيجة الفحص موجبة في واحدة من المجموعات، فلا بدّ عندها من إعادة فحص كلّ فرد في المجموعة المعنية لتحديد الشخص أو الأشخاص المصابين. لكنّنا حينها نكون قد استخدمنا 25 اختباراً بدلاً من 100». ويضيف: «قد تعطي هذه التقنية نتائج فردية أقلّ إرضاءً ودقة، لكنها ناجحة جماعياً، خصوصاً في الظرف الوبائي الذي نعيشه وفي ظلّ ضعف الإمكانات».

بانتظار فحص «بي سي ار» في باريس (آلان جوكار/ فرانس برس)

كورونا: فرصة للزواج في ليبيا

بينما يقع على الشبان تدبير أمور الزواج في ليبيا، فإنّهم سعيدون الآن بمنع السلطات إقامة حفلات الزفاف

طرابلس ـ **العربي الجديد**

على الرغم من عدم تقيد كثير من المناطق الريفية والبعيدة عن المدن الكبرى بالإجراءات الحكومية المفروضة لمكافحة انتشار فيروس كورونا الجديد، في ليبيا، ومنها التباعد الاجتماعي، ومنع التجمعات والمناسبات الاجتماعية، فإنّ هذه الإجراءات تبدو مشجعة لكثير من الشبان، في المناطق الحضرية، للإقبال على الزواج كونها «فرصة» لتخفيف مصاريف الأفراح، كما يقول إسلام محمود، من العاصمة طرابلس. واكتفى محمود بدعوة شقيقيه المقيمين خارج منزل العائلة إلى مراسم زواجه الذي لم يتعدّ حضوره بعض أفراد من أسرته شهدوا على عقد القران، قبل أن ترافقه والدته وشقيقته، إلى أسرة زوجته التي رافقته بمفردها لإمضاء الأيام الأولى للزواج في أحد فنادق العاصمة. يعبر محمود في حديثه إلى «العربي الجديد» عن ارتياحه الشديد بسبب اقتصاده كثيراً من المال الذي كان سينفق في حفلة زفافه، ويقول: «في حال إقامة حفل سيكون من واجبي دعوة أقارب أسرتنا وأقارب أسرة زوجتي من المناطق التي ننحدر منها كما هي العادات الاجتماعية، فيما الفرح قد يستمر ليومين وأكثر»، مشيراً إلى أنّه انتهز الفرصة، فالسلطات هي التي منعت تجمعات الأفراح، لكنّها لم تقرر وقف موثقي عقود القران (المأذونين) عن عملهم.

وفي أغلب المدن الريفية والبعيدة عن المدن الكبرى تستمر حفلات الزفاف، كما يؤكد حسن بركان عضو جمعية التيسير الأهلية، لكنّه يؤكد أيضاً أنّ تلبية الدعوات تشهد تراجعاً بسبب الخوف من انتقال الوباء عبر الاختلاط والازدحام. وتقدم جمعية التيسير الأهلية، كما يقول بركان لـ«العربي الجديد» مساعدات مالية وعينية للشبان المقبلين على الزواج، لكنّه يؤكد أنّها في تراجع بعدما أدت أزمة كورونا إلى تخفيف كثير من الأعباء المادية المتصلة بالأفراح. ويشير بركان إلى أنّ بعض المناطق الريفية كانت تشهد حفلات زفاف تصل إلى أسبوع كامل، وتنفق فيها أموال طائلة، ويحضرها مدعوون من مناطق مجاورة بسبب الامتدادات القبلية، ما كان يشكل عائقاً حقيقياً أمام الشبان الراغبين في الزواج.

وقرر مختار الجعفري، من جنزور، غرب طرابلس، الإقامة في مدينة مصراته، غربي البلاد، حيث تتوفر عشرات الشقق الفندقية صحبة زوجته، بعد حفل فرح عائلي لزواجهما لم يستمر أكثر من ساعات قبل أن يغادر منزل العائلة لقضاء أيام زواجه الأولى، مؤكداً أنّه تخلص من أعباء مالية كبيرة ووفر أموال الفرح لاستئجار منزل يكوّن فيه أسرته. وبعد شهر من إعلان ليبيا عن تسجيل أول إصابة بالفيروس، في إبريل/ نيسان الماضي، أعلنت عن حزمة من الإجراءات الاحترازية لمنع تفشي الوباء، منها إغلاق المدارس والأسواق والمساجد، قبل أن توسع من دائرة الإجراءات بفرض حظر التجول الشامل والجزئي مع منع إقامة الاحتفالات المجتمعية ومنها الأفراح، وإغلاق قاعات المناسبات. وعلى العكس من المناطق الريفية، يضطر المقبل على الزواج لحجز قاعات الحفلات لاستقبال المدعوين في المدن.

ويقول الجعفري لـ«العربي الجديد» إنّ أرخص قاعة احتفالات ليوم واحد تكلف 3000 دينار ليبي (4200 دولار أميركي بسعر الصرف الرسمي و19,200 دولار في السوق الموازي)، مضيفاً أنّه «أربعة أضعاف راتبي الشهري»، ومؤكداً أنّ «قرار منع إقامة الأفراح فرصة استغلها كثير من الشبان». وينقل الجعفري عن زوجته رضاها بالتنازل عن حلم حفل زفافها وضرورة توفير تكاليفه المادية لأعباء الحياة المقبلة، مؤكداً أنّ التوافق حول شكل الأفراح الحالية بين المقبلين على الزواج مردّه تكاليف الحياة المتزايدة، بالتوازي مع ارتفاع تكاليف الأفراح سواء في المدن أو الأرياف.

> أرخص قاعة احتفالات ليوم واحد تكلف 3000 دينار أي أربعة أضعاف راتبي

من جهتها، تعتبر الاختصاصية الاجتماعية، نسرين عكريم، أنّ من المحتمل أنّ هناك أسباباً أخرى وراء الإقبال على الزواج في ظل تراجع التكاليف، من بينها مرور أشهر على شبان وشابات في عزلة منزلية أشعرتهم بضرورة وجود رفيق معهم في هذه الحياة، مشيرة إلى أنّ ظروف الانغماس في الحياة وإرهاق العمل اليومي غيبت مثل هذا الشعور الذي يبدو أنّ العزلة في المنازل أيقظته، خصوصاً أنّ الظروف الحالية مشجعة بشكل كبير على الزواج. ومن بين العوامل التي ساعدت في إقبال الشباب على الزواج عدم منع السلطات الليبية موثقي عقود القران عن العمل كما هي الحال في دول أخرى. وتقول عكريم لـ«العربي الجديد» إنّ هذا يعني أنّ عقد قران وحفلة أسرية مصغرة ممكنان ولن يعاقب المجتمع هذا الشاب أو ذاك على مثل هذا الزواج، لأنّ من منع الاحتفالات هي السلطات بالذات. وبالرغم من مخاطر الوباء، تعتبر عكريم أنّ من إيجابيات الإجراءات المواجهة لتفشيه ومنها الحظر والبقاء في المنازل، احتمال مساعدة الأسر الجديدة في توثيق الصلات الزوجية والاعتكاف في المنازل لفترات أطول للتأسيس الصحيح لمواجهة الحياة: «الزيجات في السابق كانت تفرض على الزوجين أن يخرجا إلى معترك الحياة بعد أسبوع فقط من عقد القران، فيواجهان مصاعب كبيرة تؤثر أحياناً في حياتهم، لتصل إلى مرحلة التفكك وعدم القدرة على المواجهة الصحيحة لتحديات الأسر الجديدة».

في الأرياف تستمر حفلات الزفاف بمختلف طقوسها (Getty)

إيكولوجيا

جذر واحد وكوارث متعددة

محمد احمد الفيلابي

بينما يحتفل العالم في السابع من سبتمبر/ أيلول من كلّ عام بـ«اليوم الدولي لنقاء الهواء من أجل سماء زرقاء» تجد معظم مناطق العاصمة السودانية الخرطوم تعيش - فعلاً - تحت سماء زرقاء، لا بفضل نقاء الهواء، لكن بسبب تكاثف الدخان المنبعث من مكبات النفايات في الشوارع الرئيسة، ووسط الأحياء السكنية، إذ لم يجد السكان علاجاً لتراكم نفاياتهم المنزلية سوى حرقها. هذه حال المدينة الكبرى، فكيف هي الحال في المستوطنات الناشئة من دون مقومات حولها؟ فهناك المكبات الكبيرة تلاصق المساكن. والمواطن يعيش بين الدخان والأبخرة الأخرى، لكن في صمت لا تكسره سوى الأحداث الكبيرة الصادمة. وبينما تتواصل إجراءات التحري والتدقيق حول حادثة انفجار الدقيق المستورد في أكبر مكب شمالي العاصمة (30 أغسطس/آب الماضي) وحالات الحريق بين عمال المكب وعدد من الأطفال، تفتح بوابة الأسئلة الموارية حول مسؤولية بقاء المواطنين على مقربة من المكب، بين حُجّة وجود المكب قبل المستوطنة، وحديث السكان عن وعد الحكومة بترحيل المكبّ بعد العمل على جعل مستوطنتهم قانونية ومدّهم بالخدمات في إطار معالجة السكن العشوائي حول المدن الكبيرة، إثر تفاقم حالات النزوح الأخيرة.

بدأت الحكاية بدخول عدد من الشاحنات الضخمة محملة بالدقيق الفاسد، ليطلب مشرف المكب من العمال وبعض الأطفال إفراغ المحتوى في حفرة أحدثوها وسط المكب، ثم إحراق الجوالات (الأكياس) الفارغة لإخفاء أثر الجهة المنتجة، ومكونات المحتوى وتاريخ الصلاحية، لكن شاءت الأقدار أن يحمل الهواء أحد الجوالات المحترقة إلى الحفرة، ولدهشة الجميع وقع انفجار كبير ومفاجئ، وارتفعت على إثره كرة هائلة من اللهب، وأمسكت النيران بـ«تلابيب» 16 طفلاً ممن كانوا بالقرب من الحفرة، فتفاوت درجة إصاباتهم بين الخطرة والمتوسطة والخفيفة. المكب يستقبل جميع أنواع النفايات الصلبة، وتديره إحدى شركات النظافة، ويعمل فيه إلى جانب عمال الشركة من فقراء الأحياء القريبة، عدد من الأطفال أجبرهم الفقر الدفع على ممارسة هذه المهنة الخطرة بعيداً عن عيون القانون الذي يجرّم استغلالهم، وتشغيلهم تحت ظروف بيئية غير ملائمة لسنّهم، ومن دون أيّ تدابير وقائية كافية، فقط لأنّهم يبحثون عن فرص البقاء على قيد الحياة.

يورد الخبير البيئي عيسى عبد اللطيف أنّ «لكلّ المشاكل والكوارث المتعلقة بالنفايات جذر واحد هو انعدام القناعة، وغياب الإرادة السياسية لإدارة النفايات بالطرق السليمة المعروفة عالمياً. للحصول على الحلول المستدامة». ويرى أنّه «في حال عدم توفر الإرادة لتفعيل نظام البلديات بأبعاده الخمسة، فستظلّ مشاكل تلوث مياه الشرب، وفساد الأغذية، وتدهور صحة البيئة، وكثرة حوادث إهمال النفايات، ومشاكل مياه الصرف الصحي والصناعي ماثلة تهدد حياة المواطن في كلّ يوم».

ونتساءل: ما دام جذر الكوارث واحداً فلماذا كلّ هذا التراخي؟

(متخصص في شؤون البيئة)